مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: مشكلة الحكم في ساحل العاج
اسم الكاتب: أ.م.د. خيري عبد الرزاق جاسم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7018
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مشكلة الحكم في ساحل العاج

الأستاذ المساعد الدكتور

خيري عبد الرزاق جاسم
muthanakhairi@yahoo.com

الملخص :

مثلت ساحل العاج أنموذجا للاستقرار في غرب أفريقيا للحقبة الممتدة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٣ ، وتمتعت بالرخاء السياسي والاقتصادي والتماسك الاجتماعي في تلك الحقبة ، ويبدو أن مرحلة ما بعد الاستقلال ولا سيما منذ سنواتها الأولى ، أدت إلى ذلك التماسك ، ذلك إن مرحلة ما بعد الاستقلال مثلت مرحلة التفاف حول الزعامة التاريخية متجسدةً بشخص "فليكس هوافت بوانيّه"، التي قادت بلدانها منذ حصول ساحل العاج على الاستقلال ، فضلا عن تمتع حكمه بالشرعية التي كان قد اكتسبها بسبب الاستقلال، والدور الذي أدته تلك الشرعية – في جانب مهم منه بسبب الرخاء الاقتصادي–في تكريس التماسك الاجتماعي، وعدم حدوث خلخلة اجتماعية على صعيد الدولة، ربما بسبب الحزب الواحد " الحزب الديمقراطي في جمهورية ساحل العاج"، وقوة السلطة التنفيذية. غير أن هذا الواقع تغير في ساحل العاج مع وفاة الرئيس "بوانيّه"، فضلا عن أسباب أخرى، حملها التغيير في النظام السياسي الدولي.

ان بحثنا في مشكلة الحكم في ساحل العاج هو بحث في الهوية العاجية ، وكيف كانت الهوية منذ العام ١٩٩٣ وحتى انتخاب الرئيس الحسن وتارا في العام ٢٠١١ ، سبباً رئيساً من اسباب مشكلة الحكم في ساحل العاج .

ننطلق في هذا البحث من فرض رئيس مفاده " أدى الإقصاء والتهميش لفئات مجتمعية من ساحل العاج على اساس الهوية إلى إدخال البلاد في حالة حرب أهلية ، أفقدت الدولة

الاستقرار الذي كانت تنعم به–الى حد عدها من قبل البعض، واحة الاستقرار في أفريقيا – وأدخلتها في مشكلات سيكون لها اثر في مستقبل الدولة والمجتمع".

المقدمة :

مثلت ساحل العاج أنموذجا للاستقرار في غرب أفريقيا للحقبة الممتدة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٣ ، وتمتعت بالرخاء السياسي والاقتصادي والتماسك الاجتماعي في تلك الحقبة ، ويبدو أن مرحلة ما بعد الاستقلال ولا سيما منذ سنواتها الأولى ، أدت إلى ذلك التماسك ، ذلك إن مرحلة ما بعد الاستقلال مثلت مرحلة التفاف حول الزعامة التاريخية متجسدةً بشخص " فليكس هوافت بوانيه " ، التي قادت بلدانها منذ حصول ساحل العاج على الاستقلال ، فضلا عن تمتع حكمه بالشرعية التي كان قد اكتسبها بسبب الاستقلال ، والدور الذي أدته تلك الشرعية – في جانب مهم منه بسبب الرخاء الاقتصادي – في تكريس التماسك الاجتماعي ، وعدم حدوث خلخلة اجتماعية على صعيد الدولة، ربما بسبب الحزب الواحد، وقوة السلطة التنفيذية. غير أن هذا الواقع تغير في ساحل العاج مع وفاة الرئيس "بوانييه"، فضلا عن أسباب أخرى، حملها التغير في النظام السياسي الدولي.

لتركيبة المجتمع العاجي دور مؤثر في حدوث مشكلات في الحكم قادت الدولة الى حالة عدم استقرار، والى حرب أهلية، والمثير في الأمر أن التركيبة نفسها لم تحدث مشكلات في الحقبة السابقة على وفاة "بوانيه"، وهذا يعني أن هناك أسباباً أدت إلى إثارة مشكلات مجتمعية تتعلق تحديدا "بالهوية" في تسعينيات القرن الماضي بالشكل الذي طرح مشكلة الحكم في ساحل العاج بعدها مشكلة مجتمعية اساسا".

في هذا البحث سنحاول الإجابة على الأسئلة الآتية :

أصل المشكلة وطبيعتها في ساحل العاج ؟

من هم الأطراف الفاعلون الرئيسون ؟

انعكاس المشكلة على الدولة والحكم والمجتمع في ساحل العاج ؟

الإجابة عن هذه الأسئلة تقودنا إلى تحديد المشكلة، وسننطلق في هذا البحث من فرض رئيس مفاده" أدى الإقصاء والتهميش لفئات مجتمعية من ساحل العاج على اساس الهوية إلى

إدخال البلاد في حالة حرب أهلية، أفقدت الدولة الاستقرار الذي كانت تنعم به- الى حد عدها من قبل البعض، واحة الاستقرار في أفريقيا—وأدخلتها في مشكلات سيكون لها اثر في مستقبل الدولة والمجتمع". وللبرهنة على هذا الفرض، والإجابة على تلك الأسئلة قسمنا البحث إلى الاتي:

خطة البحث

المقدمة .

أولاً : ساحل العاج : الموقع والمساحة .

ثانياً : تركيبة المجتمع العاجي .

ثالثاً : تداول السلطة منذ ١٩٦٠ حتى الوقت الحاضر وطبيعته .

رابعاً : الأزمة السياسية — المجتمعية .

خامساً : أزمة الهوية وتأثيرها في الحكم .

الخاتمة .

أولاً: ساحل العاج: الموقع والمساحة

ساحل العاج هي إحدى دول غرب إفريقيا التي كانت تحت الحكم الفرنسي منذ عام ١٨٩٣م. ونالت استقلالها عام ١٩٦٠م. وتشترك في الحدود مع بوركينا فاسو وجمهورية مالي في الجزء الشمالي ومع جمهورية غينيا وليبريا في الغرب ومع جمهورية غانا في الشرق وخليج غينيا في الجنوب .

وتبلغ مساحتها الإجمالية ٣٢٢,٤٦٣ كم مربع بينما يقدر سكانها حسب التعدادي السكاني لعام ٢٠٠٥م بـ 15.700.000 نسمة (وفقاً لارقام عام ١٩٩٩) [١].

ثانياً : تركيبة المجتمع العاجي

تعاني بنية المجتمع العاجي من الانقسامات القبلية والدينية والإقليمية والثقافية ، فلغة التعليم والتواصل بين المواطنين في ساحل العاج هي اللغة الفرنسية ولهجة الجيولا ، ما عدا ذلك فهناك أكثر من ٦٠ لهجة محلية داخل البلاد ، يشير بعض الكتاب إلى وجود أكثر من ٦٠ قومية منها ٢٣% بولي ، و ١٨% بيتي [٢]. أما التقسيم الديني داخل المجتمع فحسب الكتاب السنوي للمخابرات الأميركية عن الدول الأفريقية ف ٣٥% - ٤٠% من السكان مسلمون و ٢٠%-

٣٠% مسيحيون وباقي السكان يدينون بديانات افريقية ووثنية (ارواحية) [٣]. وهناك نسبة قليلة من السكان تدين بالمسيحية والإسلام في الوقت ذاته .

وتتفاقم خطورة التقسيم الديني داخل ساحل العاج ، انه يتقاطع مع التقسيم الإقليمي والقبلي داخل البلاد ، فغالبية المسلمين يقطنون الإقليم الشمالي للبلاد وينتمون لقبيلة " الجيولا " jula ، بينما يتركز المسيحيون في شرق وغرب البلاد وينتمون لقبيلتي " البولي " poli و" البيتي " pete ، أما الجنوب فالأغلبية فيه للمسيحيين .

وكذلك ، فهناك أكثر من ٣ ملايين من الأجانب داخل ساحل العاج وهم من المهاجرين لها من الدول الأفريقية المجاورة "بوركينا فاسو" و"مالي". كما أن هناك أقليات لبنانية وفرنسية لا يزيد حجم كليهما عن ٢٣٠ ألف نسمة من إجمالي سكان البلاد الذي اقترب حسب إحصاء حزيران / يونيو ٢٠٠٠ من الستة عشر مليون نسمة .[٤]

وتكمن المشكلة في أن هذه التعددية القبلية وتوزعاتها الإقليمية وتداعياتها هي ، نتاج لجهود استعمارية فرنسية سابقة ، هذا فضلاً عن ظهور وبروز ساحل العاج كمنطقة جذب اقتصادي للدول المجاورة ، وهي غانا في الشرق وبوركينا فاسو وفولتا العليا ومالي في الشمال وغينيا وليبيريا في الغرب . كل ذلك أدى الى ان تكون دولة ساحل العاج دولة جاذبة للمهاجرين وأدى تدخل وامتدادات دول الجوار إلى ساحل العاج إلى خلق أزمة مواطنة للعاجيين بعد الاستقلال ، حيث أصبح كثير من العاجيين لهم أصول في دول مجاورة وهو الأمر الذي ظهر مع القيادي المسلم الحسن وتارا Al assane Ouattara الذي تنتمي أصوله إلى أسرة في بوركينا فاسو .

وقد تجمعت التركيبة العرقية والدينية والإقليمية مع التطور السياسي للبلاد لتشكل ما يسمى بأزمة اندماج وطني عند استقلال البلاد في مطلع الستينيات .[٥]

لا يمكن الالمام بالتطورات السياسية في ساحل العاج الا بالالتفات الى ماضيها لمعرفة خلفيات وبدايات المشكلات التي تعانيها ، ومنها مشكلة الهوية . ان ساحل العاج دولة متعددة الاديان والقوميات ، مثلما ذكرنا سابقاً . وقدعرف المشهد السياسي العاجي هذا التنوع ، فقبيلة جيولا ذات الاغلبية المسلمة اختارت صف الحسن وتارا وحزب " تجمع الجمهوريين " ، الذي تتولى امانته العامة امراة مسيحية[٦]. اما قومية باولي فكانت العمود الفقري للحزب الحاكم اصلا قبل

التعددية ، وهو " الحزب الديمقراطي لساحل العاج " ، الذي اسسه وقاده الرئيس الاسبق " هوافت بوانيه " . ويتخذ حزب ، " الجبهة الشعبية العاجية " من قومية بيتي المسيحية في غالبيتها ، قاعدة ارتكاز له. وهكذا فان التداخل الديني (الاسلام ، المسيحية ، الوثنية) ، والعرقي (باولي ، غيولا ، بتي) ، والسياسي (الحزب الديمقراطي وتجمع الجمهوريين والجبهة الشعبية) غذى الازمة من اكثر من وجه .[٧]

ثالثاً : تداول السلطة من ١٩٦٠ الى ٢٠١٠

١– فليكس هوافت بوانيه (٧ اب / اغسطس ١٩٦٠–٧ كانون الأول / ديسمبر١٩٩٣)

حكم فليكس هوفويه بوانيه ساحل العاج منذ العام١٩٦٠ حتى ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣ . انتهى حكم بوانيه بالوفاة .

٢– كونان بيديه ١٩٩٣– كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٩

نصب كونان بيديه رئيس البرلمان– عقب وفاة بوانيه– انذاك نفسه رئيساً مؤقتاً للبلاد حسب نص الدستور. لكن الحسن وتارا، رئيس الوزراء في الحقبة نفسها ، نازعه على السلطة ، مدعياً أحقيته بالرئاسة . وبالرغم من أن المحكمة الدستورية حسمت الأمر لصالح بيديه ، الا ان سياساته تسببت في اندلاع المواجهات بينه وبين الشعب ، مما أدى الى الاطاحة به في كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٩ ، من خلال أول انقلاب عسكري شهدته البلاد بعد استقلالها ، وذلك بقيادة الجنرال روبرت جي .

٣– روبرت جي ١٩٩٩ – تشرين الأول / اكتوبر ٢٠٠٠

سعى روبرت جي لكسب التأييد الشعبي والدولي من خلال تأكيد تمسكه بالاتي :[٨]

- بالتعددية الحزبية ؛
- إعادة الحكم المدني إلى البلاد ؛
- الإفراج عن المعتقلين السياسيين؛

إشراك ممثلي الأحزاب السياسية الرئيسة في الحكومة الانتقالية والمجلس الاستشاري ، اللذين تم تشكيلهما لإدارة البلاد قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية .

وقد اجريت الانتخابات في تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٠ ، وسط أزمة سياسية حادة انتهت بتولي لوران غباغبو ، زعيم الجبهة الشعبية الايفوارية ، رئاسة البلاد .

٤- لوران غباغبو (تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٠- تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠)

وهو زعيم الجبهة الايفوارية ورئيس ساحل العاج بعد أول انتخابات أجريت في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠.

في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢ اجتاح البلاد صراع أهلي ، عندما قامت مجموعة من الجنود – حركة ساحل العاج الوطنية – بشن هجمات متزامنة على المنشات العسكرية في العاصمة أبيدجان وبواكي وكوروغو في محاولة انقلابية لخلع الرئيس لوران غباغبو والاحتجاج على خطة تسريحهم من الجيش مطلع سنة ٢٠٠٣. وكان الجنود قد جندوا في أغلبيتهم خلال نظام الحكم العسكري برئاسة الجنرال روبرت جي ، الذي استبدل بغباغبو في انتخابات تشرين الأول / أكتوبر الرئاسية . وبينما استطاعت الحكومة أن تستعيد السيطرة على العاصمة أبيدجان ، وأن تحكم قبضتها على جنوب البلاد ، تمكنت القوات الجديدة بزعامة " غيوم سورو " من السيطرة على النصف الشمالي من البلاد ، علماً أنه تشكلت مجموعتان اخريان في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢ – حركة العدل والسلام – و - حركة الغرب الكبير الشعبية في ساحل العاج – وطالبت المجموعات الثلاث كلها باستقالة الرئيس غباغبو . [٩]

جرت محاولات عديدة لتسوية الصراع ، بداية من اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢ ، مرورا باتفاق لومي في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٢ ، ثم اتفاق ليناس ماركوسيس في ١٥- ٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣ ، والذي تم بوساطة فرنسية ، وأسفرت محادثاته عن توقيع اتفاق على تقاسم السلطة . ودعا اتفاق ليناس – ماركوسيس الى انشاء حكومة مصالحة وطنية مؤقتة تتمتع بسلطات تنفيذية واسعة ، وتمثل جميع الاطراف ، يرأسها رئيس وزراء جديد . كما دعا اتفاق تقاسم السلطة الانتقالي الى نقل بعض السلطات الرئاسية الى رئيس الوزراء ، لكنه لم يحدد عدد الحقائب الوزارية التي ستوزع . [١٠] وأثار الاتفاق عاصفة من الاحتجاجات الداخلية ، اذ رفضه كثيرون من مؤيدي الرئيس غباغبو . ونزل مئات الالاف الى شوارع العاصمة في شباط / فبراير للاحتجاج على اتفاق ليناس – ماركوسيس . ولأجل تنفيذه تم

نشر قوة فرنسية وبعثة تابعة للأمم المتحدة في البلاد ، غير ان تعثر الاتفاق وخرقه من جنود موالين للرئيس غباغبو ، ادى الى انسحاب قوة حفظ السلام الفرنسية في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر٢٠٠٣.

في اذار / مارس ٢٠٠٧ تلقت جهود التسوية دفعة قوية مع توقيع اتفاق واجادوجو ، والذي استهدف تحقيق المصالحة الوطنية ، والإعداد للانتخابات الرئاسية .

وعلى وفق اتفاق واجادوجو ، كان من المقرر اجراء الانتخابات الرئاسية في منتصف عام ٢٠٠٨ . بيد أنها تأجلت أكثر من مرة لأسباب أمنية ولوجستية ، وكذا لصعوبة تنفيذ بعض بنود الاتفاق . ولكن بفضل الجهود المبذولة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وايكواس ، جرى العمل على :[١١]

- العمل على إعادة الثقة بين القوى السياسية ؛
- تحقيق المصالحة الوطنية ؛
- تشكيل حكومة جديدة من الأطراف الموقعة على الاتفاق ، حيث تولى لوران غباغبو رئاسة الدولة ، بينما تولى غيوم سورو رئاسة الوزراء .
- بحث قضايا تحديد هوية السكان ؛
- ترتيبات نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين ؛
- إعادة توطين اللاجئين ؛
- إعادة تأهيل البنية الأساسية ؛

وقد أجريت الانتخابات في ٣١ تشرين الأول / اكتوبر ٢٠١٠ ، بدعم كامل من الامم المتحدة والاتحاد الافريقي ، والايكواس ، والاتحاد الاوربي ، والمنظمة الدولية للفرانكفونية ، ومركز كارتر ، والولايات المتحدة واليابان . شهدت مراكز الاقتراع اقبالاً كبيراً من الناخبين يقدر ب ٨٣% من الناخبين المسجلين ، وأسفرت النتائج عن حصول غباغبو و واتارا على النسبة الكبرى من الأصوات وهي ٣٨% و ٣٢ % على الترتيب ، ولكن أياً منهما لم يحصل على الأغلبية المطلقة . وهو ما اقتضى اجراء جولة اعادة بينهما ، لتحديد من سيحكم ساحل العاج خلال

السنوات الخمس القادمة . أجريت الجولة الثانية في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠ . وبعد الانتهاء من فرز الاصوات ، أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات فوز واتارا بالرئاسة ، بعد حصوله على نسبة ٥٤،١ % مقابل حصول غباغبو على ٤٥،٩ % من الاصوات . وفي الوقت ذاته ، أعلن المجلس الدستوري فوز غباغبو بالانتخابات، مما أدى الى نشوب أزمة سياسية ، بعد أن تمسك كل من غباغبو و وتارا بالرئاسة .[١٢] ينظر الجدول ادناه :

حكام ساحل العاج منذ الاستقلال وطريقة انتقال السلطة ١٩٦٠-٢٠١٢

الرئيس	مدة الحكم	وسيلة انتقال السلطة
فليكس هوفويه بوانيه	٧اب/اغسطس١٩٦٠-٧كانون الأول / ديسمبر١٩٩٣	سلمية
كونان بيديه (رئيس البرلمان)	١٩٩٣-كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩	سلمية تخللها تنازع على السلطة مع رئيس الوزراء آنذاك الحسن واتارا
روبرت جي	كانون الأول/ ديسمبر١٩٩٩-تشرين الأول / اكتوبر٢٠٠٠	غير سلمية (أول انقلاب عسكري بعد الاستقلال)
لوران غباغبو	تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠-٢٠١٠	أول انتخابات تخللتها حالات عدم استقرار سياسي وحرب أهلية بسبب مشكلة الهوية
الحسن واتارا		

الجدول من اعداد الباحث

رابعاً : الأزمة السياسية – المجتمعية

انعكست التركيبة القبلية على طبيعة الحياة السياسية في ساحل العاج ذلك ان موت فيليكس هوفويه بوانيه ادى الى تفجر النزعات القبلية بين من هم من الديانة الاسلامية والديانة المسيحية وغيرهم ، وطرحت القومية العاجية في محاولة للتشكيك بعاجية القبائل الشمالية .

والقومية العاجية [١٣]التي تلغي أحقية القبائل الشمالية في اعتبارهم عاجيين حقيقيين وتحصر تلك الصفة في أنظمة المتحدرين من القبائل الجنوبية .

صنعت القومية العاجية تناقضات كبيرة في مستوى المواطنة، وقطعت الطريق أمام الحسن وتارا، لأن يتقدم للانتخابات الرئاسية أو أي إمكانية لمسلم أن يحكم تلك البلاد .

حكم فليكس هوافت بوانيه ساحل العاج دون أن ينسى للمسلمين دورهم في الحياة العامة، غير أنه ترك الثروة ومعظم السلطة في يد أبناء القبيلة ، أي أبناء الدين والعرق ، ولم يشفع

تعيينه (الحسن وتارا) المسلم الشمالي رئيساً للوزراء في السنوات الأخيرة من حكمه ، من شعور المسلمين بأنهم يستحقون دوراً أكبر من ذلك ، وعند موت بوانيه ، خلفه ابنه السياسي والقبلي أيضاً –حسب معتقدات الباولي– (هنري كونان بيدييه) ، وكانت طموحات الأغلبية الصامتة تتضح بشكل أكبر، فالمسلمون الذين يشكلون قرابة نصف سكان البلاد ، انضووا في غالبيتهم تحت لواء حزب جديد أسسه من عد نفسه ابناً آخر لهوافت بوانيه وهو الحسن وتارا. لم يقتصر وجود المسلمين على الشمال فقط ، بل هو يمتد إلى مناطق أخرى من الجنوب ، وهو ما يعقد عملية حصرهم في مناطق معينة ويمد نفوذهم بشكل أكبر، لم تجد طموحات (وتارا) ومعه قبائل الجيولا صدى مقبولاً لدى " بيدييه " ومحيطه من قبائل الباولي والبيتي الجنوبية ، ولسد الطريق أمام تلك الطموحات ، طورت الآلة السياسية والإعلامية لخليفة هوافت فكرة جديدة هي " القومية العاجية " التي تلغي أحقية القبائل الشمالية في عدهم عاجيين حقيقيين وتحصر تلك الصفة في أنظمة المتحدرين من القبائل الجنوبية .

تمتع ساحل العاج بشئ من الاستقرار والرفاهية خلال سبعينيات القرن الماضي ، إذ شهد نموا اقتصاديا قويا أطلق عليه اسم "المعجزة الايفوارية"، وذلك بفضل الاستقرار السياسي. وصار ينظر إلى ساحل العاج بوصفها واحة هادئة في منطقة غرب أفريقيا الحافلة بالاضطرابات ، كما أن اقتصادها الجيد خلال تلك الحقبة الزمنية ساعد على استقرار هذه الصورة فهي تعد المصدر الأول للكاكاو في العالم ويصل معدل النمو الاقتصادي إلى ٦% ويزيد متوسط دخل الفرد على (١٦٨٠) دولار سنويا .[١٤] لم يدم هذا الاستقرار طويلا ، إذ تغيرت الصورة وصار الواقع الذي يمر به ساحل العاج غني بعوامل الفرقة والتفكك حتى كاد أن يقسم إلى ثلاثة أقسام في الشمال ، والجنوب ، و الغرب . وهكذا تنازع الدولة عوامل الفرقة وعدم الاندماج الوطني وأثيرت الهوية الوطنية بجدية على الساحة السياسية العاجية .

عليه نستنتج أن مشكلة الهوية لم تكن قد بدأت مع الأحداث التي شهدتها الدولة بعد ظهر يوم السبت ٦ تشرين الثاني / نوفمبر عندما خرق الجيش هناك وقف إطلاق النار بشن غارات جوية على الشمال بقيام طائرتين عسكريتين ايفواريتين بقصف معسكر لقوات حفظ السلام الفرنسية بمدينة " بواكيه " في منطقة واقعة تحت سيطرة الشماليين .[١٥]ويبدو أن حالة عدم

الاستقرار التي عانت منها ساحل العاج منذ أواسط التسعينيات لاتعود فقط الى غياب رجل ساحل العاج التأريخي " بوانييه " فحسب ، أو لازدياد حدة التنافس الفرنسي – الأميركي ، وانما لتراجع الأداء الاقتصادي العاجي ، فضلاً عن التقلبات التي عانتها أسواق المواد الاولية ، ومنها سوق الكاكاو ، منتوج البلاد الرئيس .. مما أدى الى حدوث أزمة اقتصادية خانقة تمثلت في عدم امكانية دفع رواتب الموظفين والعسكريين ، الأمر الذي أجبر الحكومة العاجية على قبول تدخل البنك الدولي ، وتمكين الولايات المتحدة من مدّ نفوذها الى هذه الدولة التي تعد من معاقل النفوذ الفرنسي التقليدية .[١٦] ولاريب في أن عدم الاستقرار السياسي أدى الى اثارة مشكلة الهوية بعدها ملمحاً رئيساً من ملامح عدم الاستقرار السياسي والحرب الاهلية التي عانتها ساحل العاج منذ بداية الالفية الثالثة .

خامساً : أزمة الهوية وتأثيرها على الحكم[١٧]

لم تثر أزمة الهوية ، تاريخيا ، في افريقيا ذلك أن مسألة المواطنة في أي إقليم من الأقاليم الافريقية التابعة لفرنسا ((شرعت فرنسا على اثر مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥ الذي أعطى مشروعية تقسيم أفريقيا بين القوى الاستعمارية الأوربية إلى تأسيس اتحادين رئيسين يضمان مستعمراتها في أفريقيا، الأول: أطلق عليه اتحاد غرب إفريقيا الفرنسية وعاصمته داكار وكان يضم ساحل العاج ، والثاني: هو اتحاد غرب افريقيا الاستوائية الفرنسية وعاصمته برازافيل . وقد انتهجت فرنسا اسلوب الإدارة المباشرة في حكم هذه المستعمرات ، ومن ثم كانت جميعها بمثابة أقاليم تابعة للدولة الأم التي تشرف عليها من خلال وزارة المستعمرات في باريس)) ، إلا بعد الاستقلال عن فرنسا وهي مسألة حديثة نسبيا " ترجع في حالة ساحل العاج إلى عام ١٩٦٠ " ، ومن جانب آخر ، فان الأعراف والمواريث التقليدية الأفريقية تقر وتعترف بكل من النسب الأبوي والنسب الامومي (من جهة الأم) ، أي أن أحدهما يكفي وليس بالضرورة كليهما.[١٨] وبحسب أحد الكتاب[١٩]، فان اثارة مسألة المواطنة ربما لا محل لها في أفريقيا ، غير أن اصرار حكام ساحل العاج العسكريين على نسب الأم والأب يعود للرغبة في التخلص من المعارضة السياسية بشكل قانوني. وبالفعل بدأ، رئيس الدولة، انذاك (كونان بيديه)، حملته ضد وتارا وأثيرت قضية الجنسية، متهما منافسه

بالأصل البوركيني واستدعى لذلك منظّر القومية العاجية أستاذ القانون نيامكي كوفي ، تمهيداً لقطع الطريق أمام وتارا منافسه الرئيس والأقوى في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٥.

حداثة أزمة الهوية لا تعفي من القول أن أسبابها مركبة من مفصلين رئيسين هما: الأول: ويتمثل بإرث المرحلة الاستعمارية الذي ورثته الدول الإفريقية بعد استقلالها ولاسيما ما يتعلق بخلق تمايز قائم على أساس اثني أو طائفي أو لغوي أو ديني.. فيه الغلبة لأحدهما على الأخرى، وفي ساحل العاج صار التمايز قائما بين الشمال المسلم وبين الجنوب بكل ما يشتمل عليه من قبائل واثنيات مختلفة، وكانت فيه الغلبة للجنوب منذ الاستقلال، فمثلا، يسيطر المسيحيون على المؤسسة العسكرية والوظائف المهمة بسبب المستوى العالي من التعليم الذي حصلوا عليه خلال المرحلة الاستعمارية، وفيه منع المسلمون من التعلم من التعلم اذ كانت المدارس بيد الإرساليات التبشيرية [٢٠]، ويتمثل الآخر بطبيعة أداء الأنظمة السياسية نفسها وفي حالة ساحل العاج، فانه ومنذ الاستقلال عن فرنسا في ٧ آب / أغسطس ١٩٦٠ واستلام " فليكس هوافت بوانيه " الحكم حتى وفاته في ١٩٩٣ ، لم تحسم مشكلة الجنسية في ساحل العاج ويبدو ، ان فترة الرخاء التي عرفتها الدولة كانت السبب الرئيس وراء عدم إثارة المشكلة هذا فضلا عن أن طبيعة الحكم في ساحل العاج كانت ترتكز إلى الحزب الواحد " الحزب الديمقراطي الايفواري " ، حتى سنة ١٩٩٠ ، وعرفنا من خلال التجربة أن ظاهرة الحزب الواحد أميل إلى الطابع الجماعي في تعبئة الجماهير ، ومعها يصعب الحديث عن مشكلة محددة بعينها لفئة أو جماعة أو اثنية ... لكن هذا لا يعني عدم إثارتها في حال تهئ الظروف الموضوعية لذلك ، إذ انه مع وفاة فليكس هوافت بوانيه " ، واستلام الحكم من رئيس المجلس النيابي آنذاك " كونان بيديه " ، أثيرت الأزمة الأولى ، وكانت سياسات "كونان " قد ساهمت في تعميق الأزمة وبلغت الذروة ، مع الجدل الذي أثير حول أهلية " الحسن اوتارا " [٢١]للترشح إلى الانتخابات ، والملاحظ أن هذا الجدل كان سببا رئيسا في حدوث أول انقلاب عسكري قام به الجنرال " روبرت جي " ، الذي أطاح ب " كونان " في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩من خلال أول انقلاب عسكري تشهده البلاد بعد استقلالها . أدى الانقلاب إلى إنهاء جدل الهوية بالقوة ، وتقنين حالة عدم التمايز بين العاجيين بوضع دستور تموز / يوليو ٢٠٠٠ ، الذي نصت المادة (٣٥) منه على الآتي : " وجوب كون المرشحين مولودين لأبوين

من ساحل العاج وليس لديهم جنسية أخرى " ، أدى هذا النص إلى تركيز الاهتمام على الحسن اوتارا وحقه في ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، وأدى الجدل وتفاقم إلى نزاعات على الأراضي بين المهاجرين معظمهم من بوركينا فاسو [٢٢]، الذين عاشوا في ساحل العاج طوال عقود وبين السكان المحليين الذين طعنوا في حق الأجانب في امتلاك الأراضي ، لذلك لجأ " كونان إلى أسلوب غير ديمقراطي في التخلص من معارضيه حيث ، قضية " المواطنة " ، وطلب الدعم والمساندة من الجماعات القبلية الموالية له .

من هنا بدأت الأزمة الثانية في سنة ٢٠٠٠ وتحديدا ، قبيل الانتخابات الرئاسية ، اذ ونتيجة للإجراءات التي قامت بها الحكومة العسكرية لإنهاء المرحلة الانتقالية ، والتي أفضت إلى تصعيد حدة التوتر السياسي والاجتماعي في ساحل العاج . وبيان ذلك ان مشروع الدستور الجديد الذي كان قد وافق عليه المجلس الاستشاري الدستوري وصدق عليه المجلس العسكري الحاكم قد نص على الشروط الواجب توافرها في من ينتخب رئيسا للجمهورية ومن ذلك ما جاء في المادة ٣٥ والتي تنص على : " يشترط في من ينتخب رئيسا" للجمهورية أن يكون افواريا" من أب افواري أو أم افوارية " .

ولاشك أن مشكلة النسب بالغة الحساسية والتعقيد في المجتمع الافواري. وعليه فقد حاول المجلس الاستشاري جاهدا" تجنب هذه القضية من خلال النص السابق ذكره، بيد أن الحكومة العسكرية قامت في اللحظة الأخيرة بتعديل ذلك النص ليصبح على النحو الآتي: "يشترط في من ينتخب رئيسا" للجمهورية أن يكون افواريا" من أب افواري وأم افوارية". وقد أجيز هذا النص في الدستور الجديد عن طريق الاستفتاء وأضحى ساري المفعول، وعلى اثر ذلك أعلن "روبرت جي" عن ترشيح نفسه، وفي الوقت نفسه أعلن إن ١٤ من ١٩ مرشحاً للانتخابات الرئاسية ليس لهم الحق في التقدم للانتخابات بدعوى إنهم لا يحملون الجنسية الايفوارية ومن بينهم الحسن اوتارا خصمه الأساس .

وعندما انعقدت الانتخابات الرئاسية ، وظهرت النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية وعبرت عن فوز " لوران غباغبو " المرشح الأساس المنافس بنسبة ٥١% من الأصوات في مقابل ٤٠% ل " روبرت جي "، كانت الأمور تنذر بحرب أهلية محققة ، وزاد من سوء الموقف أن

أعلنت وزارة الداخلية بعد يومين من الانتخابات عن فوز الجنرال " روبرت جي " ، الذي أعلن للشعب " إن نجاحي هو نجاح لكم ، فقد انتصرتم على المناورات العنيفة لأعداء ساحل العاج " ، ولكن كان الرفض لاستمرار الحكم العسكري ، وتزوير الانتخابات أقوى من أن يتصدى له " روبرت جي " ، ولذا فقد لاذ بالفرار إلى بنين .[٢٣]

عقب انتخاب " لوران غباغبو " ، زعيم " الجبهة الشعبية لكوت ديفوار " ، حاول أن يفرض سياسته التي حشد بها تأييد الجنوبيين ، والقائمة على خطاب اثني ضيق فحواه " كوت ديفوار للايفواريين"، بما يعنيه من استبعاد كامل للشماليين سياسيا واقتصاديا. وبذلك نشبت الأزمة الثالثة، والتي ظلت تداعياتها مستمرة حتى اواخر العام ٢٠١٠، بين الحكومة والمعارضة، ومضمونها أيضا ، الجدل حول مفهوم الجنسية ، ففي وقت ظلت فيه مطالب المعارضة تتلخص في إجراء تعديلات تسمح لهم بالترشيح لانتخابات الرئاسة ، وتمنحهم جميع حقوق المواطنة. جاء الرد على لسان " لوران غباغبو "معتبرا" إن سن القوانين الجديدة يتطلب تعديل الدستور بعد إجراء استفتاء عام ، مشيرا إلى عدم إمكانية إجراء مثل هذا الاستفتاء قبل تحقيق وحدة البلاد " ، وبمقابل موقف الحكومة ، يرفض " المتمردون " إلقاء السلاح قبل إجراء التعديلات بهدف السماح لرئيس الوزراء السابق " الحسن اوتارا " ، المنحدر من قبائل الشمال معاقل " المتمردين " ، بالترشيح للرئاسة ، وهو ما يرفضه " غباغبو " . عليه صار واضحا " إن جوهر المشكلة في ساحل العاج يتمثل بضعف الهوية الوطنية "، وعلى حد تعبير لوسيان باي: "ان الدولة العصرية المستقرة لا تستقيم بدون شعور واضح بالهوية، أي بدون حل لمشكلة تعايش التراث التقليدي مع الممارسات العصرية والعواطف الفئوية مع الممارسات الكوزموبوليتانية وكأن الفرد يشعر بنفسه ممزقا" بين عالمين، ولا جذور له في أي منهما".[٢٤]المسألة هنا تقتضي عملية انتقال للولاء من الجماعة التقليدية إلى الدولة الحديثة . لاسيما وان الهوية في معظم الدول الإفريقية تتراوح ما بين العشيرة أو الطائفة، وبين الجماعات الاثنية واللغوية، التي تتنافس مع الشعور بالهوية القومية الأوسع .[٢٥]

لم يسع " غباغبو " ، الى حل مشكلة الجنسية رغم اعترافه ودرايته بأنها أساس الأزمة مع الشماليين ، وكان قد سبق له أن اعترف بذلك وتحديدا" في ١٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣

عندما عقدت في العاصمة الفرنسية جلسات مؤتمر المصالحة بحضور حكومة الرئيس " لوران غباغبو"، والفصائل المعارضة الثلاثة: "الحركة الوطنية لكوت ديفوار"– أكبر الفصائل المسلحة في الشمال–، و"الحركة الشعبية الايفوارية"، و"الحركة من اجل السلام والعدل " – تحكم سيطرتها على الغرب. وبعد عشرة ايام من المفاوضات الصعبة، أعلن الرئيس الفرنسي آنذاك " جاك شيراك " ، في قمة الدول الإفريقية في باريس ، وبحضور ١١ رئيس حكومة ودولة من غرب أفريقيا ، والسكرتير العام للامم المتحدة آنذاك " كوفي انان " ، عن توصل الأطراف المتناحرة في كوت ديفوار إلى اتفاق سياسي أطلق عليه اتفاق باريس .[٢٦] تضمن اتفاق باريس على عدد من النقاط لحل الأزمة السياسية في كوت ديفوار أهمها :

تعيين " سيدو ديارا "رئيسا لحكومة مصالحة وطنية تضم أطراف النزاع كافة، بحيث تخصص تسعة مناصب وزارية من ضمنها وزارتا الدفاع والداخلية لفصائل المعارضة سبعة منها تتولاها الحركة الوطنية لكوت ديفوار، وتخصيص سبع حقائب وزارية أخرى لحزب تجمع الجمهوريين (الحسن اوتارا).

نص الاتفاق أيضا على ، بقاء الرئيس " لوران غباغبو "، في منصبه حتى موعد الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٥ ، مع تقليص عدد من سلطاته لصالح رئيس الوزراء .

تعديل المادة ٣٥ من دستور كوت ديفوار الخاصة بشروط الترشيح لمنصب رئيس البلاد بحث يتيح لأي شخص من أب أو أم ايفواريين ويقيم في كوت ديفوار خمس سنوات متتالية فيها قبل الانتخابات بترشيح نفسه .

التوصل إلى تحديد دقيق لمواصفات الهوية والمواطنة الايفوارية في صياغة تمنع أي تمييز لأسباب دينية أو اثنية. السماح لأبناء مستأجري الأراضي الزراعية بوراثة عقود الإيجار طويلة الأمد.

جاء الاتفاق معبراً عن الرؤية الفرنسية لحل الازمة من ناحية ولتوازنات القوى داخل كوت ديفوار من ناحية أخرى . فأدت الحكومة الفرنسية دوراً جوهرياً في صياغة اتفاق المصالحة السياسية مستخدمةً عوامل الضغط العسكرية والاقتصادية التي تمتلكها [٢٧] فعلى الصعيد العسكري يوجد نحو ثلاثة الاف جندي فرنسي مرابطين في كوت ديفوار وهي القوات التي حالت

دون تقدم المعارضة سواء من الشمال أو الغرب تجاه المناطق الجنوبية التي كانت تسيطر عليها القوات الحكومية الى جانب كونها القوة الوحيدة القادرة على الحفاظ على وقف اطلاق النار بين الفصائل المتناحرة . وعلى الصعيد الاقتصادي لوحت فرنسا بورقة المساعدات الاقتصادية وقدرتها على ضخ مئات ملايين الدولارات من الاتحاد الاوربي وصندوق النقد الدولي في الاقتصاد الايفوري الذي يعاني من ازمة قاسية منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي .

لم يكن قبول غباغبو بهذا الاتفاق إلا نتيجة للضغوط الداخلية المتمثلة بنشاط الشماليين في الضغط على الحكومة التي لا تسيطر إلا على جنوب البلاد ، والضغوطات الخارجية المتمثلة بالضغوط الفرنسية [٢٨]، والتلويح بورقة المساعدات الاقتصادية ، وغير ذلك ظلت رغبة النخبة الحاكمة سواء كانت مدنية أم عسكرية في التخلص من المعارضة السياسية بشتى السبل حتى لو كانت غير أخلاقية .[٢٩]

تأججت أزمة الهوية في ساحل العاج في شهر تشرين الثاني / نوفمبر على الأسس الآتية :[٣٠]

١- قرب موعد الانتخابات الرئاسية ، التي ينبغي بموجب اتفاق باريس الذي نص على أن تكون الانتخابات الرئاسية ، مسبوقة بتعديل المادة (٣٥) من الدستور المشار إليه قبلا.

٢- استثمار غباغبو للمظاهرات التي رافقت اتفاق باريس بدعوى إن فرنسا ضغطت على غباغبو لإجباره على التوقيع على الاتفاق ، وسعى لتعديل عدد من بنود اتفاق باريس ولاسيما ، تلك المتعلقة بـ" المواطنة " ، بدعوى عدم إمكانية تطبيق الاتفاق ولاسيما مع المعارضة القوية من المؤسسة العسكرية – معظمها من الجنوب – .

٢- وجود بعض الآراء التي تؤكد على إن وراء تفجر الأوضاع في ساحل العاج أياد إسرائيلية ، وتقف وراء الهجوم الذي شنته الطائرات الحربية الايفوارية ، والذي أدى إلى مصرع (٩) جنود فرنسيين وأميركي واحد . وهو ما تبين أثناء تفتيش القوات الفرنسية لمطار " أبيدجان " ، بعد الاستيلاء عليه ، تم العثور على طائرة بدون طيار إسرائيلية الصنع . وعندها بدأت القوات الفرنسية في البحث عن غرفة التحكم التي توجه الطائرة ، والطاقم الذي يقوم بإدارتها وتوجيهها وتحليل ما

تأتي به من معلومات لا سيما وان فرنسا تعرف إن الجيش الايفواري لا يستطيع الاستعانة بتلك التكنولوجيا بشكل منفرد .[٣١]

وكل ذلك يدعو إلى التأكيد على أن تجدد الاشتباكات بشكل مستمر، وحالات خرق الهدنة التي بدأت منذ تموز/يوليو ٢٠٠٣ من قبل الحكومة من اجل الالتفاف على بنود الاتفاق الذي تم بينها وبين المعارضة، والتي من بينها بل والاهم هو منح المواطنة لجميع سكان ساحل العاج ولا سيما الشماليين منهم، خشية وصولهم إلى الحكم ويغيروا من حالة الإقصاء والتهميش الذي شهدته البلاد لبعض من سكانها، بمقابل خشية الحكومة من حرمانهم من الامتيازات التي رسختها المرحلة الاستعمارية، وأنظمة الحكم المتعاقبة لاسيما بعد عام ١٩٩٣.

الخاتمة

تبين من خلال البحث ان جوهر مشكلة الحكم في ساحل العاج— على الرغم من اقرارنا المسبق ان هناك الكثير من المشكلات التي تزخر بها ساحل العاج كما هو حال الدول الافريقية الاخرى غير انه في ساحل العاج تعد مشكلة الهوية هي جوهر الازمة السياسية التي عانت منها الدولة منذ ١٩٩٩ وحتى استلام الحسن وتارا الحكم في اواخر العام ٢٠١٠ – هي مشكلة الهوية ، تلك المشكلة التي اثرت سلبا على الحكم ، فالاصل في عدم الاستقرار والحرب الاهلية التي عانت منها الدولة، سببها خلق التمايز بين مكونات المجتمع على اساس اقصاء وتهميش بعض ومنح الامتياز لبعض اخر. ويمكن ان نطلق ذلك على الحقبة الممتدة من ١٩٩٣ وحتى اواخر العام ٢٠١٠ موعد الانتخابات الرئاسية التي فاز بها الحسن اوتارا، وتكللت بخروج غباغبو من الحكم.

أدت مشكلة الهوية في ساحل العاج دورا "سلبيا"، وإعاقة لخلق لحمة وطنية ترتكن إليها الدولة والحكم فيها، فالأنظمة السياسية المتعاقبة في ساحل العاج لم تسع إلى معالجة مشكلة المواطنة بشكل أثرت في الاستقرار السياسي للدولة ولأنظمة الحكم فيها، وكانت مشكلة المواطنة سببا رئيسا لازمة الحكم في تلك الدولة.

لم تعالج مشكلة المواطنة لا من الناحية الدستورية ولا من الناحية الواقعية، ففي الوقت الذي عجز فيه المشرع عن وضع حل لمشكلة المواطنة، كرس الواقع المشكلة وفاقمها، وفاقم من آثارها السلبية ولاسيما في ما يتعلق باستئثار قبائل الجنوب على الحكم في ساحل العاج بمقابل

تهميش الشماليين وحرمانهم من حق المواطنة. لذلك، وبالرغم من المحاولات الرامية إلى حل تلك المشكلة بسبب الضغوط الداخلية والخارجية. وهنا صار واضحا أن أصل المشكلة هو مشكلة سياسية (الاستئثار بالسلطة من الجنوبيين) وليست مشكلة قانونية، وهذا يعني ان حلها سياسيا"، من ثم تقنينها.

وبالرغم من تقلد الحسن اوتارا الحكم في ساحل العاج الا ان ذلك لا يعني باي حال من الاحوال ان الاستقرار سيعم الدولة. فالامر رهين بالاجراءات التي سيتخذها الرئيس الجديد، وكيف سيتعامل مع اصل المشكلة "الهوية"، هذا بالاضافة الى الاجراءات التي ستتخذ في معالجة مشكلة التمايز بين ولايات ساحل العاج ان كانت شمالية ام جنوبية. وبخلاف ذلك ستبقى المشكلة قائمة وتصاحبها مشكلة اندماج وطني. وهذا رهين سياسة اوتارا مستقبلا؟

---

[1] نقلاً عن : عبد السلام بغدادي ، الجماعات العربية في افريقيا : دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا – جنوب الصحراء ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٨١ . وسيتم تتبع الزيادة السكانية بحسب موضعها بالدراسة.

[2] جمال عبد الهادي محمد مسعود & علي لبن ، المجتمع الإسلامي المعاصر ب أفريقيا ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ، ١٩٩٥ ، ص ١٧٦ .

[3] نقلا عن : خالد حنفي علي ، " محنة الديمقراطية في ساحل العاج " ،مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٥١) ، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام) ، كانون الثاني / يناير ، ٢٠٠٣، ١٤٥.

[4] لاحظ ارتفاع عدد سكان ساحل العاج بحسب احصاءات عام ٢٠٠٠.

[5] خالد حنفي علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٥ .

[6] هو حزب سياسي ليبرالي في ساحل العاج. تأسس في عام ١٩٩٤ بواسطة الحسن وتارا. و أمين عام الحزب هو السيدة هنرييت داغري ديابات.

[7] للمزيد ينظر : إلى أين تسير ساحل العاج؟ ، المعرفة . على الموقع www.aljazeera.net

[8] أيمن السيد شبانه " أزمة ساحل العاج : هل يأتي الحسم من الخارج " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٤) ، (القاهرة، مؤسسة الاهرام) ، نيسان / ابريل ، ٢٠١١ ، ص ١١٤.

[9] ريناتا دوان & ميكايلا غوستافسون ، " النزاعات المسلحة الكبيرة " ، في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٤ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٢١٢ – ٢١٣ .

[10] المصدر نفسه ، ص ص ٢١٣– ٢١٤ .

[11] ايمن السيد شبانة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٤.

[12] المصدر نفسه ، ص ص ١١٤ – ١١٥ .

[13] في العام ١٩٩٥ ظهرت على الساحة السياسية في ساحل العاج دعوات إلى سياسات وطنية قومية عاجية (Ivoirit) – بحسب تلك الدعوات – لحماية البلاد من خطر وسيطرة الأجانب المزعومة ، استنادا إلى مزاعم بعض القادة السياسيين ، ومنهم منظّر القومية العاجية استاذ القانون " نيامكي كوفي " الذي قال " المسلمون في ساحل العاج يملكون قوة الاقتصاد والتجارة ويريدون أن يجمعوا معها قوة الحكم والسياسة وهذا ما لا ينبغي أن يسمح به " . ودعّم هذا القول بزعم أن الحسن وتارا رمز الاحتلال الأجنبي للبلاد ولم تنحصر المزاعم هذه على وتارا وحده بل إلى أنصاره وهم أغلبية مسلمة في شمال البلاد ووسطه وشرقه . فتم تصنيف الشعب العاجي إلى عاجي درجة أولى ودرجة ثانية (شعوب ماندي – ديولا التي تمثل الأغلبية المسلمة) . فانتهجت سياسات استفزازية وتهميش تجاه المسلمين وكل من يتميز بطابع إسلامي عن طريق الاسم و اللقب واللباس . وو ضعت أمام شعوب ماندي العوائق للحصول على بطاقات االهوية للجنسية العاجية ووصل الوضع أكثر سوءا عندما رفض ترشيح السيد وتارا لخوض الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٥ . بحجة وجود شك في صحة جنسيته العاجية .
ينظر: http://www.islam4africa.net/ar/more.php?cat_id=14&art_id=47

[14] ينظر : " حالة الصراعات ومظاهر التهميش في ظل العولمة " ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٥ .

[15] تأييد فرض عقوبات على ساحل العاج، الاثنين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ على الرابط: http//newsbbc.co.ok

[16] عبد السلام بغدادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٢ .

[17] لا تشكل مشكلة الهوية استثناءاً في ساحل العاج بل تعانيها الكثير من البلدان الإفريقية فمثلا عندما تحولت زامبيا من دولة لنظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية في عام ١٩٩١ ، وهى بالمناسبة أول دولة في أفريقيا الجنوبية تقدم على هذه الخطوة ، ازدادت التوقعات بان يفضى هذا إلى تحسن ذي مغزى في أوضاع حقوق الإنسان . بيد أن الحكومة استخدمت في الفترة السابقة على ثاني انتخابات نيابية على أساس التعددية الحزبية عام ١٩٩٦ أساليب متنوعة لمنع السياسيين الذين ينتمون إلى أحزاب المعارضة من الترشيح للانتخابات ، بما في ذلك وضع حقهم في الجنسية موضع التساؤل. وكان من بين الذين جردوا من جنسيتهم الرئيس السابق كينيث كاوندا (وهو احد الزعماء التاريخيين للبلاد)، وابعد العديد من أعضاء حزبه إلى ملاوى. وتزايدت القيود الحكومية المفروضة على الحق في التعبير والحق في عقد الاجتماعات مع اقتراب موعد انتخابات عام ٢٠٠١.

[18] حمدي عبد الرحمن، أزمة حرف واو في كوت ديفوار على الرابط www.Islamonline.net

[19] خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٨ .

[20] جمال عبد الهادي محمد مسعود & علي لبن ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٧.

[21] تشير المصادر الى ان الحسن اوتارا ينحدر من قبائل الشمال المسلم ومن ام ولدت في بوركينا فاسو (فولتا العليا) سابقا .

[22] لاحظ ان نصف عدد الاجانب المقيمين في ساحل العاج والبالغ عددهم قرابة خمسة ملايين ينتمون الى بوركينا فاسو .

[23] حالة الصراعات ومظاهر التهميش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .

[24] ورد في : غسان سلامة " قوة الدولة وضعفها : بحث في الثقافة السياسية العربية " . في مجموعة باحثين ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، الجزء الأول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٢١٧ .

[25] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص٢٨٦.

[٢٦] بخصوص الاتفاق ينظر : أكرم ألفي ، كوت ديفوار : هل ينجح اتفاق باريس في إنهاء الأزمة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٥٢) ، نسان / ابريل ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٤ وما بعدها .

[٢٧] أكرم الفي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٥ .

[٢٨] يعد مؤتمر لابول في فرنسا عام ١٩٩٠ هو البداية الحقيقية لطرح الحوار الخاص بالديمقراطية ، ففي هذا المؤتمر أعلنت فرنسا أنها ستقوم بربط مساعداتها بالجهود الحقيقية التي تبذلها الدول الإفريقية باتجاه التحول الديمقراطي . وتربط العديد من الدراسات بين هذا المؤتمر وبين المستجدات التي فرضتها انتهاء الحرب الباردة ، وعدم حاجة الدول الغربية ومن ضمنها فرنسا إلى دعم الأنظمة السلطوية التي كانت إبان الحرب الباردة بمثابة صمام أمان للمصالح الغربية في القارة لاعتبارات فرضتها المواجهة بين المعسكرين الشرقي والغربي .

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسات تعزو موجة التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية لا سيما في الدول الفرنكوفونية إلى خطاب لابول ، والضغوط التي قامت بها فرنسا من اجل دفع هذه الدول باتجاه التحول الديمقراطي . واتساقا مع خطاب فرنسا السياسي في لابول قدمت فرنسا دعما لجهود التحول الديمقراطي في العديد من الدول الأفريقية ، وتعتبر بنين من النماذج التي حظيت بدعم فرنسي كبير لإنجاح فكرة المؤتمر الوطني ، كمال قدمت فر نسا دعما ماليا للانتخابات التشريعية والرئاسية في غينيا بيساو ، إذ بلغت المساهمة الفرنسية في هذه الانتخابات ١٧٠ ألف دولار أميركي (أي ما يعادل مليون فرنك فرنسي) . كذلك قدمت فرنسا مساعدات مالية للانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشاد في أيار / مايو ٢٠٠١ إذ قدرت هذه المساعدات بنحو ٢٥٩١٦٣ يورو .

ينظر : رانيا حسين خفاجة " فرنسا ودعم التحول الديمقراطي في أفريقيا الفرنكفونية " ، في إبراهيم نصر الدين (محرر) ، أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٤٥٧– ٤٥٨.

[٢٩] يجدر في هذا السياق التذكير بزامبيا ، حيث سعى الرئيس الزامبي " فردريك شلوبا إلى تجريد الرئيس الأول للبلاد " كنيث كاوندا " من جنسيته . ينظر : حمدي عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره .

[٣٠] خيري عبد الرزاق ، أزمة الهوية في ساحل العاج وتداعياتها ، مجلة المرصد الدولي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (١) ، اذار / نيسان ٢٠٠٦ ، ص ص ٩٧ – ٩٨ .

[٣١] تعود علاقات إسرائيل بساحل العاج إلى سنة ١٩٦٢ عندما قام سبعة ضباط إسرائيليين بتدريب مرشدين على إنشاء مستعمرات زراعية في أدغال ساحل العاج . وقد تم فعلا تدريب أول فريق من المرشدين وهو مؤلف من (١٢٨) ، نفرا و " ضابطا احتياط " ، وفي سنة ١٩٦٣ ، أسس ضباط إسرائيليون مدرسة عسكرية في ساحل العاج . كما قاموا بإرشاد جيش ساحل العاج على تسيير ستة مزارع . وفي تموز / يوليو ١٩٦٣ ، أعلنت حكومة ساحل العاج إن ضباطا" إسرائيليين سيقومون بتنظيم فرقة نسائية في الجيش ، كما تم في السنة ذاتها ، إنشاء منظمة مماثلة للنا حال بإدارة ضباط إسرائيليين .

ينظر : عماد الدين خليل ، مأساتنا في أفريقيا : الحصار القاسي – وثائق من تأريخنا المعاصر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ص ٥٧–٥٨. وأيضا : طارق الشيخ ، أزمة كوت ديفوار واليد الإسرائيلية الغامضة . على الموقع www.ahram.org.eg:

THE PROBLEM OF GOVERNANCE IN IVORY COAST

Assistant professor
Dr. Khairi Abdul Razzaq al-Jassem
Head of African Studies department
Center for International Studies – University of Baghdad

Abstract

The Ivory Coast represented a model of stability in West Africa from 1960 till 1993. It enjoyed a political and economic prosperity and social cohesion during that era. And because the post-independence stage especially since its early years led to that cohesion, therefore that stage represented unity around the leadership represented by " Fleix Houphouet Boigny ", in addition to the legitimacy which he enjoyed and acquired because of that independence. This legitimacy also established other important elements that led to economic prosperity, social cohesion, and the lack of social dislocation at the State level, perhaps because of the one-party policy that is the "Democratic party," and the power of the executive authority. This fact, however, changed with the death of the, "Boigny", as well as other reasons, caused by the change in the international political system.

This research addresses ivory Identity, and how the identity was from 1993 until the election of President Al- Hassan Ouattara in 2011, which was a major cause of the problem of governance in Ivory Coast.

This research is based on the hypothesis that "the exclusion and marginalization of certain social groups on the basis of identity led the whole country to a civil war, and put it in problems that affected and will have an impact on the future of the state and society."